«الأشغال»: لجنة لتسلّم مستشفى جابر قريباً

أكد مصدر مسؤول بوزارة الأشغال أنه سيتم تشكيل لجنة لتسلم مبنى مستشفى جابر الأحمد من المقاول المنفذ قريبا. وأضاف أن اللجنة ستقوم بحصر وتقييم جميع الأعمال المنجزة في المشروع وذلك بحضور ممثلي وزارة الصحة. وكشف المصدر أن هذا الاستلام هو استلام نهائي خاصة أن جميع الأعمال تم انجازها باستثناء أعمال بسيطة.من جانب آخر، كشف مصدر مسؤول بوزارة الأشغال أن الربط المالي شرط أساسي لاعتماد ديوان المحاسبة المشاريع والاتفاقيات الخاصة بالوزارة كبند قانوني لوجود ميزانية تغطي تكلفة كل مشروع من مشاريع الوزارة أي يتم طرحها.

فرج ناصر

أصدرت تقريرها السنوي وأكدت أن القانون يمنع الممارسات التي تعتبرها الحكومة لا تتفق مع الشرع الإسلامي

«الخارجية الأميركية»: سلبيات وإيجابيات في تعامل الكويت مع حرية الأديان

واشنطن ـ أحمد عبدالله ـ ترجمة: نبيل زلف ودلال الرمضان

أصدرت وزارة الخارجية الاميركية تقريرها السنوي عن حرية الاديان حول العالم. وفي القسم المخصص للكويت، قال التقرير ان الدستور الكويتي يضمن حرية الاديان ويؤكد ان حرية الاعتقاد «مطلقة». واضاف: «ويضمن الدستور ايضا ان تقوم الدولة بحماية حرية ممارسة الاديان طبقا لهذا التقليد الراسخ وبما لا يتباين مع السياسة الرسمية او قيم المجتمع. وتنص قوانين اخرى على منع الاساءة للاسلام او اذاعة او بث مواد تراها الحكومة مسيئة لاديان اخرى وممارسة امور لا تتسق مع القوانين الاسلامية». وتابع: «ان داعش اعلن مسؤوليته عن تفجير مسجد شيعي في يونيو2015 مما اسفر عن مقتل 26 شخصا وجرح 200 آخرين، واحالت الحكومة 29 شخصا للمحاكمة بتهمة ارتكاب التفجير وحكمت على 7 منهم بالاعدام، وعقب التفجير امرت الحكومة الجالية الشيعية بممارسة عاشوراء ومناسبات دينية اخرى في بيوتهم وطبقت اجراءات امنية اخرى تتصل بكل الطوائف الدينية الاخرى من غير السنة، واعتقلت السلطات وأدانت عددا من الاشخاص بتهمة الاساءة لمعتقدات الشيعة واستجوبت عددا من الأئمة بسبب قيامهم بأمور تعتبرها السلطات مهددة للوحدة الوطنية». وقال التقرير ان مجموعات دينية اخرى اقرت بأنها قادرة على ممارسة طقوسها الدينية من دون تدخل السلطات طالما ان تلك الطقوس لا تزعج جيرانهم. وفيما يلي ملخص التقرير حول الجزء المخصص للكويت:

يعلن الدستور أن الإسلام هو دين الدولة، وبينما يقول إن حرية العبادة شيء مطلق، إلا أنه يضمن أن الدولة هي حامية حرية ممارسة العبادات الدينية بشرط أن تتفق هذه الممارسات مع التقاليد القائمة ولا تتعارض مع السياسة العامة والمبادئ الأخلاقية.

وتحرم النصوص المختلفة من القانون تشويه الإسلام أو نشر وبث مادة تعتبرها الحكومة مسيئة للمجموعات الدينية أو لا تتفق مع ما تعتبره الحكومة مبادئ إسلامية.

واعلن «داعش» مسؤوليته عن تفجير انتحاري في مسجد للشيعة في يونيو 2015 ما أدى الى مقتل 26 شخصا واصابة اكثر من 200 آخرين بجراح مختلفة، وعلى الأثر قدمت الحكومة 29 شخصا الى المحاكمة لعلاقتهم بالتفجير وتم الحكم على 7 منهم بالموت. بعد هذا التفجير، طلبت الحكومة من السكان الشيعة احياء ذكرى عاشوراء وغيرها من المناسبات الدينية في أماكن مغلقة واتخذت إجراءات امنية أخرى اثرت على كل المجموعات الدينية غير السنية.

بيد أن الحكومة ألقت القبض وادانت عددا من الأشخاص لإهانتهم لعقيدة الشيعة، كما استجوبت عددا من الأئمة لإصدارهم ما اعتبرته بيانات استفزازية تضر بالوحدة الوطنية، وقيل أن بمقدور المجموعات الدينية العبادة من دون تدخل الحكومة شرط عدم إزعاج المحيطين بهم، وفي هذا السياق تحدثت بعض المجموعات الدينية عن افتقارها لأماكن العبادة والصعوبة التي تواجهها في الحصول على موافقة لبناء

الفنادق والمحلات وأماكن العمل الأخرى واصلت منح عطلات لغير المسلمين في أعيادهم

مجموعات دينية أقرت بأنها قادرة على ممارسة طقوسها من دون تدخل السلطات طالما لا تزعج جيرانهم

منشآت جديدة، كما استمر الشيعة في التحدث عن التمييز ضدهم فيما يتعلق بتدريب رجال الدين والعمل في القطاع العام.

وتحدثت أقلية من القادة الدينيين عن استمرار الضغوط الاجتماعية ضد المرتدين عن الإسلام، كما استمر بعض الذين أطلقوا على أنفسهم «الإسلاميين» في إطلاق تصريحات مناهضة لإسرائيل من التي تعتبر مناهضة للسامية عادة. ولاحظ المراقبون أن الفنادق والأماكن التجارية استمرت في ممارساتها القديمة التي تعترف بالأعياد والمناسبات غير الإسلامية، كما نشرت وسائل الإعلام عن الأهمية الدينية لهذه العطلات.

في هذا الإطار، ناقش السفير الأميركي وأعضاء السفارة سبل تعزيز حرية العبادة وذلك في اجتماعات عقدوها مع مسؤولين وزاريين وطلبوا منهم اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليص الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية لإعاقة بناء دور جديدة للعبادة من أجل مواجهة الضيق في أماكن العبادة الراهنة التي تستخدمها مجموعات الأقلية الدينية، كما التقى السفير وأعضاء السفارة أيضا بممثلين عن المجموعات الدينية المعترف بها وغير المعترف بها من أجل مناقشة التحديات التي تواجهها هذه الأقليات. لاتزال السفارة تواصل عملها في رعاية الشباب في مجال تبادل برامج الحوار بين الأديان والتسامح الديني.

من جهة أخرى، تقدر الحكومة الأميركية عدد السكان في الكويت بـ4,2 ملايين نسمة (تقدير يوليو 2016). وتقول الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن هناك 1,3 مليون مواطن مقابل 2,9 مليون من غير المواطنين، والواقع أن التعداد الوطني العام لا يفرق بين المسلم الشيعي والمسلم السني. وتشير التقديرات المستمدة من السجلات الانتخابية ووثائق الأحوال الشخصية الى أن حوالي 70٪ تقريبا من المواطنين ينتمون للمذهب السني في الإسلام وتقول الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن 30٪ المتبقية من المواطنين هم من المسلمين الشيعة، وهناك أيضا بضع مئات من المواطنين المسيحيين وبعض البهائيين.

وتبين بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن هناك 750 ألف مسيحي من غير المواطنين و150 ألفا من الشيعة وعددا أكبر غير معروف من السنة. وبالإضافة الى ذلك هناك ما يقارب 100 ألف هندوسي من غير المواطنين و100 ألف بوذي و10 آلاف من السيخ و400 بهائي.

وبينما هناك مناطق تتميز بكثافة عالية من السنة أو الشيعة، إلا أن هاتين المجموعتين تتوزعان بشكل متساو نسبيا في معظم أنحاء البلاد.

الحكومة واحترام الحرية الدينية

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن حرية العبادة هي أمر ثابت ومطلق، وهو يضمن أن تقوم الدولة بحماية حرية الممارسة الدينية شرط أن تكون هذه الممارسة الدينية متوافقة مع الأعراف التقاليد ولا تتعارض مع السياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية.

وينص القانون على أن المرتد يفقد حقوق قانونية معينة بما في ذلك حق وراثة الثروة من أقاربه المسلمين أو زوجته بيد أن القانون لا يحدد أي عقوبة جنائية في هذا المجال، كما أن زواج الرجل المسلم يصبح لاغيا إذا ارتد عن الإسلام كما يصبح زواج المرأة المسلمة باطلا إذا تحول زوجها المسلم الى ديانة أخرى.

ويحرم القانون أيضا الطعن أو القذف بالإسلام أو أي ديانة أخرى بما في ذلك تشويه صورة الشخصيات الدينية سواء كانت إسلامية أو يهودية أو مسيحية، ويحدد عقوبة تصل الى 10 سنوات سجن عن كل واحدة من هذه الاساءات.

ومن الملاحظ أن قانون الوحدة الوطنية يمنع التحريض الطائفي والترويج لتفوق أي مجموعة دينية على أخرى واثارة اعمال العنف التي تستند الى تفوق مجموعة ما، كما يمنع التحريض على الكراهية وازدراء أي مجموعة.

وتتم معاقبة مرتكبي اعمال العنف بالسجن لمدة 7 سنوات أو دفع غرامة ما بين 10 آلاف و100 ألف دينار.

ويسمح القانون أيضا لأي مواطن برفع دعوى جنائية ضد أي مؤلف إذا اعتبر المواطنون أن هذا المؤلف قد شوه أو أساء الى أي ديانة أو الى المعايير الأخلاقية العامة، كما يجرم القانون نشر وإذاعة أي مادة، بما في ذلك النشر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، تعتبرها الحكومة مسيئة للطوائف أو المجموعات الدينية وهنا تتحدد العقوبة ما بين 10 آلاف و200 ألف دينار وما قد يصل الى 7 سنوات في السجن ويخضع غير المواطنين في حال إدانتهم في هذا المجال لإمكانية الإبعاد عن البلاد.

من ناحية أخرى ليس هناك اجراء للتسجيل بالنسبة للمجموعات الدينية إذا ما أرادت الحصول على مكان للعبادة لكن على كل المجموعات الدينية غير الإسلامية التقدم بطلب خطي من أجل الحصول على ترخيص لإقامة مكان عبادة رسمي وبإمكان أي مجموعة دينية بعد أن تحصل على الترخيص أن تستخدم الموظفين الخاصين بها وتكفل الزوار القادمين الى البلاد وتفتح حسابات مصرفية وتستورد النصوص اللازمة في محافلها الدينية، وإذا لم تتمكن مجموعة دينية ما من الحصول على الترخيص لإقامة مكان للعبادة فإنها تستطيع القيام بهذه العبادات بشكل خاص مادام أنها لا تسبب إزعاجا للآخرين المجاورين لها.

ويمنع القانون أيضا الممارسات التي تعتبرها الحكومة لا تتفق مع الشرع الاسلامي بما في ذلك ما يمكن اعتباره السحر والشعوذة (السحر الأسود) الذي يشكل وفقا للقانون خداعا وتضليلا واحتيالا ويحمل معه عقوبة تصل الى ثلاث سنوات في السجن أو دفع غرامة أو كلتا العقوبتين معا.

كما يحظر القانون على غير المسلمين القيام بالتبشير ويمنع الأكل والشراب والتدخين في الأماكن العامة في النهار خلال رمضان حتى لغير المسلمين وهنا تصل عقوبة من يخالف هذا القانون الى 100 دينار أو السجن لمدة شهر أو كلتا هاتين العقوبتين معا، ومن غير المشروع بالطبع امتلاك او استيراد منتجات الخنزير أو الكحول وتصل عقوبة استيراد الكحول الى عشر سنوات سجن كما أن عقوبة استهلاكه تصل الى 1000 دينار.

ينص الدستور على أن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع وأن كل الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الدين، وينص أيضا على أن يكون صاحب السمو أمير البلاد مسلما وأن تحمي الدولة الإرث الإسلامي، وهنا لجنة استشارية عليا تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية وتقدم توصياتها للأمير حول السبل التي تؤدي الى توافق القوانين مع الشريعة غير أن هذه اللجنة لا تتمتع بسلطة تنفيذ التغييرات المطلوبة.

كما يمنع القانون تجنيس أي شخص غير مسلم لكنه يسمح لأي مواطن من الذكور من أي ديانة نقل جنسيته لأحفاده، ويمنع القانون أيضا الزواج بين المرأة المسلمة والرجل غير المسلم ولكن يجوز للرجل المسلم الزواج من أي امرأة بصرف النظر عن ديانتها، بيد أن القانون ينص على أن يربى الأطفال المولودين في هذا الزواج وفقا لديانة أبيهم.

ومن الملاحظ أيضا أن اسم الديانة غير مسجل في جوازات السفر أو أي وثائق هوية وطنية غير أن هذا لا ينطبق عل شهادات الزواج والميلاد التي يكون فيها وجود اسم الديانة أمرا ضروريا، وليس هناك أي فرق بين السني والشيعي في شهادات الميلاد التي تصدرها الجهات الرسمية.

ممارسات

ألقت الحكومة القبض على 3 أفراد بثلاث حالات منفصلة لانتهاكهم قانون الوحدة الوطنية لاسائتهم للطائفة الشيعية، ففي أكتوبر على سبيل المثال أدانت المحكمة استاذا في كلية الشريعة لإساءته للمذهب الشيعي وذلك بعد أن انتقد ممارسة الشيعة لما يعرف باسم «الزواج المؤقت».

وفي الثالث من نوفمبر ألقت الشرطة القبض على 11 مواطنا هنديا لقيامهم بشعائر دينية هندوسية وذلك بعد أن اشتكى السكان المحليون المجاورون وأعلنت السفارة الهندية أن قد تم ابعاد هؤلاء لإثارتهم ازعاجا عاما.

وفي ابريل نقضت محكمة النقض قرار محكمة الاستئناف وبرأت الأستاذ عبدالله النفيسي من تهمة الإساءة للمذهب الشيعي.

كما وفرت الحكومة الأمن في أحياء الشيعة خلال شهر محرم واحتفاليات عاشوراء.

أكد أن فصل قطاع الشباب عن الرياضة سيساهم في التركيز على الشباب

العرفج: دعم نحو 1700 شاب تميزوا في مجالات متنوعة وتكريم المنجزين 18 الجاري

يصادف اليوم الجمعة اليوم العالمي للشباب الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام 1999 للفت انتباه العالم إلى مجموعة من القضايا المرتبطة بهذه الشريحة المهمة في المجتمعات وتلبية آمالها وحماية حقوقها وتوفير الظروف لتقوم بواجباتها.

ويحمل اليوم العالمي للشباب في 2016 شعار «الطريق إلى 2030: القضاء على الفقر وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين» ويركز على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى الدور القيادي للشباب.

وتولي الكويت اهتماما بالغا بجيل الشباب لاسيما أنهم يشكلون 72٪ من المجتمع وأبلغ ما يتبدى ذلك في رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لهم وإنشاء وزارة متخصصة بشؤونهم عام 2013 بعد إطلاق مبادرة «الكويت تسمع» أيضا.

وجاء إنشاء وزارة الشباب انطلاقا من اهتمام الدولة بشؤون هذه الفئة المهمة لجعل آمالهم وطموحاتهم رسالة لها والعمل على تنسيق الجهود الوطنية وتعاونها من خلال تشجيع وإطلاق الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات والبرامج التكاملية الشاملة لضمان مشاركة الشباب المجتمعية وتمكينهم من الريادة الإبداعية في البلاد.

وقد تبنت وزارة الدولة لشؤون الشباب أكثر من 400 مبادرة ومشروع شبابي تحول أكثر من 30 منها إلى مؤسسات وطنية شبابية قام مؤسسوها بتوظيف زملائهم واخوانهم من الشباب الكويتي.

ومنذ تأسيسها حرصت الوزارة على احتضان المواهب الفنية من خلال إدارة (عدسة) لإنتاج المشاريع السينمائية الروائية والتسجيلية القصيرة وتمويل جميع مراحل الإنتاج بهدف خلق منصة لتوفير المساحة للشباب لعرض أعمالهم الفنية والتعبير عن إبداعاتهم بالفنون المرئية والمسموعة. كما تم تخصيص جائزة الكويت للتميز والإبداع الشبابي وهي أول جائزة من نوعها في الوطن العربي لتكريم الشباب الكويتي على إنجازاتهم الإبداعية.

وأقامت الوزارة أيضا مؤتمر الشباب الخليجي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي هو الأول من نوعه ويعنى بواقع ومستقبل الشباب وتفعيل المشاركة الإيجابية للشباب ودورهم البناء في خدمة المجتمع وتنميته.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة (الشباب) ناصر العرفج لـ «كونا» إن شباب الكويت لطالما كانوا متميزين في عدة مجالات وجاء دور الوزارة لينظم عملهم ويحتضنهم كل في مجاله لاسيما أنها تقدر أي شاب أو شابة من أصحاب المبادرات والمواهب. وأضاف العرفج أن الوزارة دعمت بهذا الشأن نحو 1700 شاب تميزوا في مجالات متنوعة سواء الفنية أو الثقافية أو الاجتماعية أو التطوعية أو الصحية وستظل تدعم أي شاب صاحب مبادرة في أي مجال. وأوضح أن فصل قطاع الشباب عن قطاع الرياضة سيساهم في التركيز على الشباب أكثر لأن الرياضة كانت تنال في السابق الكثير من الاهتمام ومن شأن هذا الفصل أن يزيد من التركيز على الجانبين دون أن يتم إهمال الشباب عن الرياضة أو العكس. وأكد أن هيئة الشباب ستكون الجهة التنفيذية لاستراتيجية وزارة الدولة لشؤون الشباب وستنتقل إليها إدارات المكتب ذات الطابع الميداني والتنفيذي كإدارة العمل التطوعي والمبادرات والمشاريع الشبابية و(عدسة) والأنشطة الترويحية.

وذكر أن الوزارة وبمناسبة اليوم العالمي للشباب ستقيم احتفالا في 18 أغسطس الجاري لتكريم الشباب المنجز محليا وإقليميا ودوليا في المجالات الثقافية والعلمية والاجتماعية والرياضية والتكنولوجية والإعلامية والدينية والصحة إلى جانب المجالات المتصلة بالبيئة والطاقة وريادة الأعمال. وبين العرفج أن تقديم الشباب تم عبر موقع وزارة (الشباب) الإلكتروني حتى السابع من الشهر الجاري، لافتا إلى أن حفل تكريم المنجزين يأتي للسنة الثانية على التوالي بالتوافق مع اليوم العالمي للشباب ويتوقع تكريم نحو 200 شاب وشابة خلاله.

ناصر العرفج

«الطريق إلى 2030: القضاء على الفقر وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين» شعار اليوم العالمي للشباب

فتح باب الترشيحات لجائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للترجمة

«التربية»: 4 سبتمبر دوام العمالة في المدارس وضابط اتصال للمناطق التعليمية

عبدالعزيز الفضلي

في إطار استعداداتها للعام الدراسي الجديد حددت وزارة التربية يوم الاحد 4 سبتمبر المقبل موعدا لبدء دوام العمالة في جميع المدارس والمعاهد ورياض الأطفال وذلك لتهيئة المدارس لاستقبال العاملين والطلبة قبل بدء العام الدراسي الجديد 2016/ 2017، كما طلب قطاع التعليم العام من الوكيل المالي بالايعاز لجهات الاختصاص بتوفير ضباط اتصال لجميع المناطق التعليمية للتواصل مع المعنيين بالمنطقة التعليمية لمتابعة اي نقص موجود بالمدارس.

إلى ذلك أصدر وكيل وزارة التربية بالانابة فهد الغيص نشرة لجميع قطاعات الوزارة والإدارات التابعة لها والإدارات العامة بالمناطق التعليمية والمدارس بشأن الترشيح لجائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة بناء على كتاب وزارة الخارجية بشأن تنظيم مكتبة الملك عبدالعزيز العامة وتشجيعا للجهود المبذولة في خدمة الترجمة وعليه يتم فتح باب الترشيح للجائزة، وعلى الراغبين في المشاركة الدخول على موقع الجائزة/ http://translationaward.kapl.org.sa علما أن آخر موعد لتلقي الترشيح في 2017/5/6.

كما تهدف الجائزة إلى الإسهام في نقل المعرفة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية ومن اللغة العربية إلى اللغات الأخرى وتشجيع الترجمة في مجال العلوم إلى اللغة العربية وإثراء المكتبة العربية بنشر أعمال الترجمة المميزة وتكريم المؤسسات والهيئات التي أسهمت بجهود بارزة في نقل الأعمال العلمية من اللغة العربية واليها.

الحربي: قطاع البحوث التربوية انتهى من الخطة العامة للعام المقبل

إستراتيجية جديدة للنهوض بمناهج ذوي الإعاقة

أكد وكيل وزارة التربية المساعد للبحوث التربوية والمناهج د. سعود الحربي ان الوزارة تعمل حاليا على تقييم البرامج والمناهج التعليمية لمدارس التربية الخاصة لوضع استراتيجية جديدة للنهوض بمناهج ذوي الاحتياجات الخاصة. وقال الحربي الذي يترأس لجنة تطوير المناهج في الوزارة لـ «كونا» ان قطاع البحوث التربوية انتهى من الخطة العامة للعام الدراسي المقبل وتجري مراجعتها لعرضها على وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى. وأوضح ان القطاع يسعى الى اعتماد خطة اداراته الثلاث (المناهج والتقويم وضبط جودة التعليم والبحوث التربوية) بعد إجراء المراجعة النهائية عليها.

وأشار إلى أن الخطة ترتكز على عدد من المحاور أبرزها استكمال خطة تطوير المناهج الدراسية بالتعاون مع البنك الدولي وتذليل الصعاب التي قد تواجه تنفيذ الخطة والاستعداد للبدء بالمرحلة الثانية التي تشمل تطوير مناهج صفوف الثالث والسابع والعاشر والتي ستكون وفق نظام المعايير والكفايات. وأضاف ان من ضمن المحاور أيضا اجراء العديد من البحوث ذات الصلة بالعملية التعليمية من أجل الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في البلاد وتدعم إصلاحه وتطويره.

ولفت الى ان من بين تلك البحوث إعداد دراسة حول التعليم الفني والمهني في الكويت والاستعداد لعقد مؤتمر حول السياسة التعليمية وصنع القرار ودورها في دعم النظام التعليمي.

وأشار الى ان إدارة التقويم وضبط الجودة تعمل حاليا على وضع خطتها لتقويم المناهج الدراسية وسيتم البدء بمنهج اللغة العربية للصف الأول الابتدائي اضافة الى تقييم البرامج والمناهج التعليمية لمدارس التربية الخاصة.

وعن المعايير التي تم اعتمادها للتطوير، قال الحربي ان الوزارة فعلت معايير موجودة اساسا اذ تمت «مراجعتها بما يتوافق والنظرة العالمية»، مشيرا الى ان تلك التصورات وضعت بالتعاون مع البنك الدولي ومركز تطوير التعليم.

د. سعود الحربي

إجراء العديد من البحوث ذات الصلة بالعملية التعليمية